



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The Impact of Ownership Structure on Market Value: A Field Study on Iraqi Commercial Banks

Khalid Muhammad Tais*, Ibrahim Fadl Al-Mawla Al-Bashir

College of Business Studies/Sudan University of Science and Technology

Keywords:

Ownership Structure, Market Value,
Iraqi Commercial Banks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	07 Jul. 2025
Received in revised form	15 Aug. 2025
Accepted	17 Aug. 2025
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Khalid Muhammad Tais

College of Business Studies/Sudan
University of Science and Technology



Abstract: This study aimed to analyze the effect of ownership structure, considering its combined dimensions (government ownership, foreign ownership, institutional ownership, ownership concentration, and managerial ownership), on the market value of Iraqi commercial banks. The study adopted a descriptive-analytical approach. The study population comprised 350 individuals from management levels (top, middle, and executive), using a comprehensive census survey method. A set of statistical tools was employed, including percentages, frequencies, arithmetic means, standard deviations, loading factors, and impact analysis, relying on the SmartPLS4 program for structural equation modeling. The study found a high level of the overall performance indicator for both ownership structure and market value. Furthermore, the results revealed a statistically significant effect of all dimensions of ownership structure except for the dimension related to foreign ownership on the market value of the banking sector under study. In light of the findings, the study recommended the necessity of adopting incentive policies to promote managerial ownership, accompanied by strict regulatory controls such as timed selling windows and linking reward systems to long-term performance. This is to enhance incentive alignment, mitigate conflicts of interest risks, and ensure that management goals are consistent with the strategic interests of the banks.

أثر هيكل الملكية في القيمة السوقية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية العراقية

ابراهيم فضل المولى البشير

خالد محمد طعيس

كلية الدراسات التجارية/جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيكل الملكية بأبعاده مجتمعة (الملكية الحكومية، والملكية الأجنبية والملكية المؤسسية، وتركيز الملكية، والملكية الإدارية) في القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ شمل مجتمع الدراسة (350) فرداً من مستويات الإدارة (العليا والوسطى والتنفيذية)، باستخدام أسلوب المسح الشامل. وتم توظيف مجموعة من الأدوات الإحصائية تشمل (النسب المئوية، والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعاملات التحميل، وتحليل التأثير)، مع الاعتماد على برنامج (SmartPLS 4) لنمذجة المعادلات البنائية. توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى مؤشر الأداء الكلي لهيكل الملكية والقيمة السوقية، كما كشفت النتائج عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع أبعاد هيكل الملكية باستثناء البعد المتعلق (بالملكية الأجنبية) في القيمة السوقية للقطاع المصرفي قيد الدراسة. وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسات تحفيزية لتعزيز ملكية المدراء، مصحوبة بضوابط رقابية صارمة مثل نوافذ البيع الموقوتة، وربط أنظمة المكافآت بالأداء طويل الأجل؛ وذلك لتعزيز محاذاة الحوافز، والتخفيف من مخاطر تضارب المصالح، وضمان توافق أهداف الإدارة مع المصالح الاستراتيجية للبنوك.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، القيمة السوقية، المصارف التجارية العراقية.

المقدمة

يرتبط هيكل الملكية بما يتضمنه من نسب سيطرة المساهمين الرئيسيين وتوزيع الحصص بين المستثمرين المحليين والأجانب والمؤسسات الحكومية والخاصة ارتباطاً مباشراً بقدرة المصارف على تبني استراتيجيات فعالة وتحقيق كفاءة تشغيلية تعزز من تنافسيتها في السوق. وفي السياق العراقي، تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة نظراً للظروف الاقتصادية والمالية التي مرت بها البلاد خلال العقود الأخيرة، وما نتج عنها من تحولات في البيئة المصرفية، سواء من حيث التشريعات المنظمة أو مستوى الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية. كما إن القيمة السوقية للمصارف التجارية تمثل مؤشراً رئيسياً لثقة المستثمرين وكفاءة الإدارة في توظيف الموارد وتحقيق العوائد، ما يجعل دراسة تأثير هيكل الملكية خطوة أساسية لفهم مدى انعكاس أنماط الملكية المختلفة على الأداء المالي والتسويقي للمصارف. ومن هنا تأتي أهمية تناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل للكشف عن طبيعة هذا الأثر وتحديد الاتجاهات التي يمكن أن تسهم في صياغة سياسات مصرفية أكثر توازناً واستدامة في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة: يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً في الاقتصاد عبر تسهيل المعاملات وتوفير الائتمان وجمع المدخرات ودعم النمو، وتُعد القيمة السوقية للمصارف التجارية مؤشراً هاماً لأدائها وصحتها المالية، وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية معقدة تتطلب دراسة متعمقة، خاصة في المصارف

العراقية. استناداً إلى فجوة بحثية مستخلصة من دراسات سابقة متعددة في دول كمصر، والأردن، وتركيا، وفلسطين، وعمان، وفيتنام، والسويد، وإيران، وتونس، والتي ركزت على تأثير هيكل الملكية في متغيرات مثل جودة التقارير المالية والأداء المالي وإدارة الأرباح وجودة التدقيق وتكاليف الوكالة، يبرز نقص البحث في تأثير هيكل الملكية على القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية تحديداً. مما دفع الباحث إلى سؤال رئيس حول: ما أثر هيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركيز الملكية وهيكل الملكية الإدارية) في القيمة السوقية لأسهم عينة المصارف التجارية العراقية المدرجة في البورصة؟ وتمحورت الدراسة حول الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مستوى هيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، وهيكل الملكية الأجنبية، وهيكل الملكية المؤسسية، وهيكل تركيز الملكية، وهيكل الملكية الإدارية) من وجهة نظر المبحوثين في المصارف التجارية العراقية؟

2. ما مستوى القيمة السوقية من وجهة نظر المبحوثين في المصارف التجارية العراقية؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة نظرياً، في أنها تسهم في اختبار فرضيات نظرية الوكالة ونظرية حقوق الملكية في بيئة اقتصادية مميزة كالعراق، مما يعمق الفهم الأكاديمي لآليات حوكمة الشركات وتأثير تركيز الملكية أو تشتتها على ثقة المستثمرين وتقييم السوق، كما تقدم إضافة معرفية حول سلوك أسواق المال الناشئة والتحديات المؤسسية فيها. أما تطبيقياً، فتوفر الدراسة نتائج حاسمة لصناع السياسات في البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لتقوية الإطار التنظيمي لحوكمة المصارف، وتقدم إرشادات عملية لمجالس إدارات المصارف حول تصميم هيكل ملكية مثالي يعزز الشفافية ويقلل تعارض المصالح ويدعم القيمة السوقية، كما تساعد المستثمرين المحليين والأجانب في تقييم مخاطر الحوكمة واتخاذ قرارات استثمارية رشيدة في القطاع المصرفي العراقي، وتعزز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي الذي يلعب دوراً محورياً في استقرار الاقتصاد الكلي وتمويل إعادة الإعمار، كما أن النتائج تدعم استراتيجيات البنوك في جذب الاستثمار وزيادة رأس المال في سوق تنافسية، وتقدم أيضاً معايير قابلة للقياس لتقييم فاعلية سياسات خصخصة القطاع المصرفي أو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيه مستقبلاً.

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في التعرف على أثر هيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركيز الملكية وهيكل الملكية الإدارية) في القيمة السوقية لأسهم عينة المصارف التجارية العراقية المدرجة في البورصة. ويتفرع من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية هي:

❖ التعرف إلى مستوى تصورات المبحوثين حول هيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركيز الملكية وهيكل الملكية الإدارية) في المصارف التجارية العراقية.

❖ الوقوف على مستوى تصورات المبحوثين حول القيمة السوقية في المصارف التجارية العراقية.

فرضيات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية (Ho): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركيز الملكية،

هيكل الملكية الإدارية) في القيمة السوقية لدى المصارف التجارية العراقية. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

H₀₁: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الحكومية في القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية.

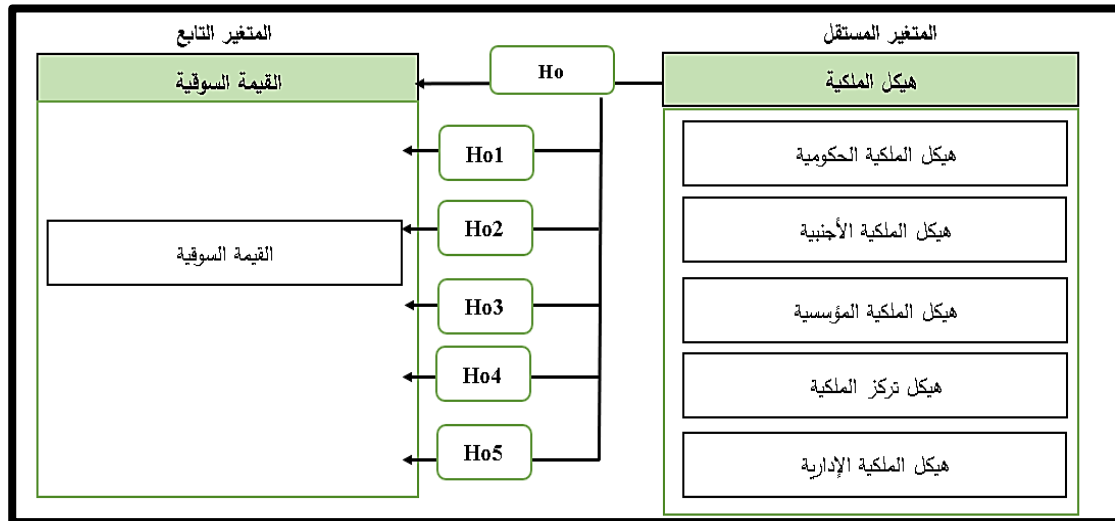
H₀₂: الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الأجنبية في القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية.

H₀₃: الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية المؤسسية في القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية.

H₀₄: الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل تركيز الملكية في القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية.

H₀₅: الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الإدارية في القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية.

أنموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثان، بالاعتماد على الدراسات السابقة.

مصطلحات الدراسة

المتغير المستقل: هيكل الملكية: يُعرف هيكل الملكية على أنه أسلوب توزيع أسهم الشركة من حيث حقوق التصويت، وحصص رأس المال، وهوية الملاك، حيث تكمن فكرته الأساسية في فهم آليات تفاعل المساهمين مع إدارتها، كما يُمثل ركناً أساسياً في حوكمة الشركات؛ إذ يُعد تنوع هذا الهيكل أداة رقابية فعّالة تعكس طبيعة المالكين ونسب ملكيتهم (هندي، 2009).

المتغير التابع: القيمة السوقية: وتعرف القيمة السوقية بأنها سعر إغلاق السهم في البورصة، الذي قد يتجاوز قيمته الاسمية أو يقل عنها، وتُشكل أداة أساسية للمضاربة في الأسواق المالية (خيرة، 2018).

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المناسب لظاهرة البحث، باستخدام استبيان مُعتمد لقياس هيكل الملكية والقيمة السوقية لدى عينة من موظفي المصارف العراقية، وتم تحليل البيانات كمياً عبر الإحصائيات الوصفية (المتوسطات والانحراف المعياري) والاستدلالية (معامل

المسار) مما أتاح وصفاً شاملاً للمتغيرات وتحديد طبيعة الأثر السببي بينهما في المصارف التجارية العراقية.

مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العراقية، والبالغ عددها (24) مصرف. وأما عينة الدراسة فشملت (12) مصرفاً كما في الجدول رقم (1):

جدول (1): المصارف عينة الدراسة

الرقم	اسم المصرف	عدد العاملين	تاريخ الإنشاء
1	مصرف بغداد	2298	1992م
2	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1722	1993م
3	مصرف الاستثمار العراقي	1191	1993م
4	المصرف الأهلي العراقي	792	1995م
5	مصرف بابل	594	1999م
6	مصرف سومر التجاري	1075	1999م
7	مصرف الخليج التجاري	896	1999م
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	766	2001م
9	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	1312	2003م
10	مصرف اشور الدولي للاستثمار	522	2005م
11	مصرف المنصور للاستثمار	958	2006م
12	مصرف عبر العراق	1221	2006م

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عمدية مكونة من (375) فرداً من الإداريين والموظفين العاملين في المصارف التجارية العراقية، والتي تم اختيارها من مجتمع الدراسة وفق منهجية العينة العمدية (Convenience Sampling) لملاءمتها مع طبيعة المسح الميداني. وأجريت عملية جمع البيانات عبر توزيع الاستبانات إلكترونياً، مراعاةً لكفاءة الوقت والموارد، إذ تم استرداد (350) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بعد استبعاد (25) استبانة لعدم استيفائها شروط الصلاحية (لعدم اكتمال الإجابات ووجود تناقضات فيها). وبذلك، بلغت نسبة الاستجابة الفعلية (93.3%) من إجمالي العينة المستهدفة، مما يعكس موثوقية البيانات وقابليتها للتعميم ضمن حدود المجتمع البحثي.

جدول (2): أعداد الاستبانات الموزعة، والمستردة، والمستبعدة، والصالحة للتحليل

المسمى الوظيفي	الإستبانات الموزعة	الإستبانات المستردة	الإستبانات المستبعدة	الإستبانات الصالحة للتحليل
مدير	12	11	1	11
مساعد مدير	25	19	6	19
رئيس قسم	100	95	5	95
موظف	238	225	13	225
الإجمالي	375	350	25	350

المصدر: من إعداد الباحثان، بناءً على أعداد الإستبانات الموزعة، والمستردة، والمستبعدة والصالحة للتحليل.

طرق جمع البيانات: ولتحقيق أهداف الدراسة بفرعيها: النظرية والتطبيقية؛ استخدم الباحثان المصدرين الرئيسيين الآتيين لجمع البيانات اللازمة في الدراسة، وعلى النحو الآتي:

المصدر الأول: المصادر الثانوية، للبناء على أساس نظري متين، اعتمد الباحثان على مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك الكتب، والمقالات العلمية المحكمة، والمجلات المتخصصة، والتقارير والدراسات السابقة ذات الصلة، وتم التركيز بشكل خاص على المصادر الحديثة التي نشرت خلال السنوات الخمس الأخيرة، لضمان حداثة المعلومات، وتغطية أحدث التطورات في مجال هيكل الملكية والقيمة السوقية.

أما المصدر الثاني: فيتمثل في المصادر الأولية، فقد تم تطوير استبيان خاص لهذه الدراسة، لجمع البيانات اللازمة. تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المغلقة (إختيار من متعدد) التي صُممت بعناية لقياس متغيرات الدراسة الرئيسية، وهي هيكل الملكية، والقيمة السوقية. تمت صياغة أسئلة الاستبيان بلغة واضحة ومباشرة، لضمان فهمها من قبل المشاركين. كما تم استخدام مقاييس موثوقة، ومعتمدة، لقياس المفاهيم النظرية للدراسة، للتأكد من صحة الاستبيان وثباته.

أداة الدراسة: أعدت الدراسة تطوير أداة استبيان متخصصة صُممت منهجياً لقياس متغيري البحث الأساسيين (هيكل الملكية والقيمة السوقية) في سياق المصارف التجارية العراقية، إذ خضعت لتحسينات متتابعة شملت إعادة صياغة الصيغ اللغوية وإثراء المحتوى بإضافات استقصائية وحذف الفقرات غير الدالة لتعزيز الصدق الظاهري والثبات الداخلي للأداة وضمان موثوقية البيانات، وتكونت الأداة النهائية من قسمين رئيسيين: استهدف القسم الأول رصد البيانات الديموغرافية والوظيفية للمستجيبين (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الموقع الوظيفي) بينما ركز القسم الثاني على قياس العلاقة السببية بين هيكل الملكية والقيمة السوقية من خلال خمسة وثلاثين بنداً قياسياً صُممت كأسئلة مغلقة متعددة الخيارات.

الدراسات السابقة

1. دراسة (كريشان، 2024) بعنوان (تأثير الملكية العائلية والإدارية والمؤسسية الإيجابي على كفاءة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية). إذ توصلت أن للبنوك الأردنية تأثيراً إيجابياً للملكية العائلية والإدارية والمؤسسية في كفاءة التدقيق الداخلي دون تأثير للملكية الحكومية أو كبار المساهمين.

2. دراسة (الزعبي وناصر، 2023) بعنوان (التأثير غير المتجانس لأبعاد هيكل الملكية على القيمة السوقية للبنوك الأردنية) أشارت الدراسة إلى وجود تأثير غير متجانس لأبعاد هيكل الملكية على القيمة السوقية للبنوك الأردنية مؤكدة ضرورة التوازن.
3. دراسة (خيرة وآخرون، 2021) بعنوان (ارتباط الملكية الإدارية بزيادة توزيعات الأرباح مقابل انخفاضها مع تركيز الملكية في الشركات الأردنية) أشارت الدراسة إلى وجود ارتباط الملكية الإدارية بزيادة توزيعات الأرباح مقابل انخفاضها مع التركيز.
4. دراسة (كاظم ومحمود، 2021) بعنوان (العلاقة العكسية بين الملكية الإدارية والقيمة السوقية قبل وبعد المعايير الدولية، وتأثير التركيز السلبي في المصارف العراقية) فوجدت الدراسة علاقة عكسية بين الملكية الإدارية والقيمة السوقية قبل وبعد المعايير الدولية مشيرة لتأثير التركيز السلبي.
5. دراسة (الهنائي، 2019) بعنوان (العلاقة الإيجابية لتركيز الملكية والملكية المؤسسية مع جودة التقارير المالية، وغياب تأثير الملكية الإدارية في الشركات المصرية) أكدت الدراسة على علاقة إيجابية لتركيز الملكية والملكية المؤسسية مع جودة التقارير المالية دون تأثير للملكية الإدارية.

المبحث الثاني: الإطار النظري

مفهوم هيكل الملكية: عرّفت دراسة (كنزة ومارية، 2022) هيكل الملكية بأنه التوزيع النسبي لملكية أسهم المصرف بين فئات المساهمين المختلفة كالأفراد والمؤسسات المحلية أو الأجنبية مع الإفصاح عن نسب ملكيتهم وجنسياتهم مما يعزز الشفافية ويوفر تمثيلاً دقيقاً لحقوق الملكية المالية ويعد هذا الهيكل عاملاً حاسماً في توجيه القرارات المالية والاستثمارية للمصارف من خلال كونه يعكس درجة تركيز الملكية وتأثير فئات المساهمين المتنوعة على التوجهات الاستراتيجية والرقابية للمؤسسة.

أبعاد هيكل الملكية: يؤثر هيكل الملكية على القرارات المصرفية عبر أبعاده الرئيسة: فالملكية المؤسسية (امتلاك المصارف أو الشركات الكبرى حصصاً كبيرة) تعزز الحوكمة وتقلل تكاليف الوكالة عبر الرقابة الصارمة وتعديل الأداء (Ali & Lesage, 2013: 45–62)؛ (Sallehi et al., 2017: 112–130)، ويسهم تركيز الملكية (مثل حيازة مساهمين كبار $\geq 5\%$) في تخفيف تعارض المصارف لكنه قد يسبب صراعات مع الأقلية دون حماية قانونية (Khamis et al., 2015: 78–95)؛ (Alves, 2012: 33–50) مع مخاطر إساءة استخدام النفوذ (Fauzi & Locke, 2012: 150–165)، أما الملكية الحكومية فلها آثار متباينة كجذب الاستثمارات أو التدخل السياسي وإخفاء الموارد (Singlan, 2011: 22–40)؛ (Le & Buck, 2011: 105–120)، في حين تحسن الملكية الأجنبية الأداء بنقل الخبرات لكنها تخلق منافسة غير متوازنة (Zhang et al., 2016: 88–104)؛ (Al-Manaseer et al., 2012: 55–70). وأخيراً توافق الملكية الإدارية مصالح الإدارة مع المساهمين وتحد من التلاعب المالي (دخان، 2018: 120–135)، مكونة معاً إطاراً متكاملأً لفعل هيكل الملكية في الأداء المصرفي.

مفهوم القيمة السوقية: تمثل القيمة السوقية سعر السهم المتداول في البورصة، الذي قد يفوق قيمته الاسمية أو يقل عنها، وتُعد أداةً محوريةً للمضاربة في سوق المال بوصفها المؤشر الأساسي لاتخاذ قرارات البيع والشراء، كما تشكل مقياساً جوهرياً لتقييم أداء المصرف؛ إذ تعكس أرباحه أو خسائره الفعلية وإمكانات نموه المستقبلية، وعند توفر هذه العوامل تتعزز القيمة السوقية للسهم ويزداد الطلب عليه مما يحفز ارتفاع أسعاره (خيرة، 2018: 90–110).

العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للسهم: تتشكل القيمة السوقية لأسهم المصارف عبر تفاعل ديناميكي بين متغيرات كلية وجزئية، إذ تؤثر توقعات المستثمرين المستندة إلى التحليل الأساسي - وخاصة تقديرات الربحية المستقبلية المتمثلة في مؤشرات كالعائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل نمو ربحية السهم - (EPS) مع مراعاة مستويات المخاطر وسياسات توزيع الأرباح، فيما تشكل الظروف الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة والصرف محددات حاسمة عبر تأثيرها المباشر في ثقة المستثمرين وقدرة المؤسسات المصرفية على تحقيق أرباح مستدامة في ظل تداخل السياسات الحكومية والاضطرابات الاجتماعية والأزمات المالية، وتتنوع هذه المحددات بين عوامل خارجية غير مباشرة كالنتاج القومي الإجمالي ومستويات السيولة التي تؤثر عبر بيئة الأعمال، وعوامل داخلية تنظيمية متمثلة في مؤشرات الأداء المالي كربحية السهم والعائد على الأصول والقيمة الدفترية وصافي التدفقات النقدية ومعدلات التوزيع النقدي التي تعكس كفاءة العمليات التشغيلية وقدرة الإدارة على تعظيم العوائد، وبذلك تتفاعل العوامل الخارجية (المتتمثلة في التقلبات العالمية والسياسات الاقتصادية) مع العوامل الداخلية (المؤشرات المالية) لتحديد القيمة السوقية إذ تمثل الأولى محفزات للتغيير بينما تكشف الثانية عن مرونة المؤسسة المصرفية في مواجهة التحديات الاقتصادية (نصر، 2019؛ شقير، 2019).

متغيرات الدراسة: اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات الرئيسة والمتتملة في: **المتغير المستقل:** وتضمن هيكل الملكية إذ اشتمل على خمسة أبعاد فرعية: (هيكل الملكية الحكومية، وهيكل الملكية الأجنبية، وهيكل الملكية المؤسسية، وهيكل تركيز الملكية، وهيكل الملكية الإدارية) لدى الموظفين في المصارف التجارية العراقية. **المتغير التابع:** وتضمن القيمة السوقية لدى الموظفين في المصارف التجارية العراقية.

صدق أداة الدراسة (Instrument Coefficient)

الصدق الظاهري: يهدف هذا الإختبار إلى التأكد من صدق الأداة، أي مدى قياسها لما ينبغي قياسه، وإن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة. وذلك للتعرف على درجة وضوح العبارات المستخدمة، وسهولتها، وانسجامها مع أهداف الدراسة، ومن ثم التأكد من الصدق الظاهري للأداة.

صدق المحتوى: يقصد بصدق المحتوى مدى تعبير فقرات كل مجال من مجالات الدراسة عن المجال الذي تنتمي إليه، بمعنى آخر، هل تقيس الفقرات بالفعل ما تدعي قياسه؟ لضمان ذلك، تم التركيز على التأكد من أن كل مجال من مجالات الدراسة (هيكل الملكية، والقيمة السوقية) ممثل بشكل دقيق بمجموعة من الفقرات التي تخصه.

ثبات الأداة: لقياس الاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة، تم حساب معامل ألفا كرونباخ إذ أظهرت النتائج التي تجاوزت (0.70) في جميع الأبعاد درجة عالية من الاتساق، مما يؤكد ترابط فقرات كل بُعد وقياسها لنفس البناء النظري، وقد عرض الجدول رقم (4) هذه النتائج تفصيلياً بالاستناد إلى (Sekaran & Bougie, 2016) مما يدل على موثوقية الاستبانة

جدول (4): معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لأبعاد الدراسة ومجالاتها

الفقرات	البُعد	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات (Alpha)
5-1	هيكل الملكية الحكومية	5	0.898
10-6	هيكل الملكية الأجنبية	5	0.790

الفقرات	البُعد	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات (Alpha)
15-11	هيكل الملكية المؤسسية	5	0.787
20-16	هيكل تركيز الملكية	5	0.831
25-21	هيكل الملكية الإدارية	5	0.855
25-1	المتغير المستقل: هيكل الملكية	25	0.957
35-26	المتغير التابع: القيمة السوقية	10	0.943

يبين الجدول رقم (4) ارتفاع قيم معامل كرونباخ ألفا – الذي يقيس الاتساق الداخلي لفقرات المقياس – إذ بلغت (0.957) للمتغير المستقل و(0.943) للمتغير التابع، مما يشير إلى ترابط فقرات كل متغير وقياسها لنفس البناء النظري، ومن ثم تؤكد موثوقية المقاييس ودقة نتائج الدراسة، كما يعزز هذا الثبات العالي مصداقيتها في تحقيق الأهداف والاعتماد عليها لتحليل العلاقات بين المتغيرات في المراحل الإحصائية اللاحقة.

نتائج التحليل

أولاً. **خصائص عينة الدراسة:** تناولت الدراسة مجموعة من الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة بما في ذلك (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي)، إذ تم اختيار هذه الخصائص نظراً لأهميتها في فهم العوامل التي قد تؤثر على المتغيرات المدروسة، أظهرت نتائج التحليل، كما هو موضح في الجدول رقم (5) أن غالبية المشاركين كانوا ذوات فئات عمرية مختلفة، ويملكون مستويات مختلفة من الخبرة أيضاً، ومسميات وظيفية مختلفة. هذه النتائج تساعد في تحديد خصائص عينة الدراسة وتوفر سياقاً لتفسير النتائج التي تم الحصول عليها.

جدول (5): الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

النسبة (%)	التكرار	الخصائص	المقياس
51.4%	180	ذكر	الجنس
48.6%	170	أنثى	
100.0%	350	المجموع	
18.6%	65	أقل من 25 سنة	الفئة العمرية
35.7%	125	من 25 – أقل من 35 سنة	
27.1%	95	من 35 – أقل من 45 سنة	
18.6%	65	سنة فأكثر 45	
100.0%	350	المجموع	
27.1%	95	دبلوم كلية مجتمع فأقل	المستوى التعليمي
52.9%	185	بكالوريوس	
20.0%	70	دراسات عليا	
100.0%	350	المجموع	
24.3%	85	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة
30.0%	105	من 5 – أقل من 10 سنوات	
22.9%	80	من 10 – أقل من 15 سنة	

النسبة (%)	التكرار	الخصائص	المقياس
22.9%	80	15 سنة فأكثر	
100.0%	350	المجموع	
3.14%	11	مدير	
5.43%	19	مساعد مدير	المسمى الوظيفي
27.14%	95	رئيس قسم	
64.29%	225	موظف	
100.0%	350	المجموع	

أظهرت نتائج الجدول رقم (5) توازناً جندياً في العينة (ذكور 51.4%، إناث 48.6%) مع هيمنة الفئات العمرية تحت 45 سنة (81.4%)، أبرزها 25-35 سنة بنسبة 35.7%)، وسيادة المؤهل الجامعي (بكالوريوس 52.9%، دراسات عليا 20%)، وتوزيعاً متجانساً لسنوات الخبرة (أعلى نسبة 10-5 سنوات بـ 30%)، بينما هيمن المسمى الوظيفي "موظف" (64.29%) مع ندرة في المناصب الإدارية العليا (مدير ومساعد مدير 8.57% مجتمعة)، مما يعكس تمثيلاً متنوعاً للقوى العاملة المصرفية الشابة والمتوسطة الخبرة والتعليم.

المعيار الإحصائي: اعتمد تفسير متوسطات تقديرات عينة المصارف التجارية العراقية لمتغيرات الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي المصنّف لثلاثة مستويات (منخفض، متوسط، مرتفع) حسب المعادلة المرجعية (Hair et al., 2022) التي حددت فئات المقياس حسابياً كالتالي: المستوى المنخفض (1-2.34)، المتوسط (2.34-3.67)، المرتفع (3.67-5) كما مُفصل في الجدول رقم (6).

جدول (6): المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة

المستوى	الفترة
المنخفض	1- أقل من 2.34
المتوسط	2.34- أقل من 3.67
المرتفع	3.67-5

الإحصاء الوصفي

السؤال الأول: ما مستوى هيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، وهيكل الملكية الأجنبية، وهيكل الملكية المؤسسية، وهيكل تركيز الملكية، وهيكل الملكية الإدارية) من وجهة نظر المبحوثين في المصارف التجارية العراقية؟

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد (هيكل الملكية) بشكل منفصل لكل بُعد، وتم عرض النتائج كما يأتي:

أولاً. أبعاد المتغير المستقل (هيكل الملكية):

جدول (7): المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد هيكل الملكية والمجال ككل مرتبة وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	البعد	الوسط الحسابي	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
5-1	هيكل الملكية الحكومية	4.02	1	مرتفع
10-6	هيكل الملكية الأجنبية	3.94	2	مرتفع
15-11	هيكل الملكية المؤسسية	3.88	4	مرتفع
20-16	هيكل تركيز الملكية	3.89	3	مرتفع
25-21	هيكل الملكية الإدارية	3.85	5	مرتفع
الوسط الكلي		3.92		مرتفع

يُظهر تحليل البيانات تَجَانُّسًا ملحوظًا في تقييم أبعاد هيكل الملكية إذ تتراوح المتوسطات الحسابية بين (3.85) و(4.02)، مما يشير إلى تشابه تقييم هذه الأبعاد من قِبل العينة المدروسة. فهيكـل الملكية الحكومية يحتل المرتبة الأولى بمتوسط (4.02)، يليه الهيكل الأجنبي بمتوسط (3.94)، في حين سجل الهيكل الإداري أدنى متوسط (3.85). فجميع الأبعاد مُصنَّفة ضمن مستوى "مرتفع" بالنسبة للمتوسط الكلي (3.92) مما يؤشر إلى قوة مُدركة عامة في هياكل الملكية. يُلاحظ أن تركـز الملكية (3.89) يتقدم على الملكية المؤسسية (3.88) رغم تقارب القيمتين، مما قد يعكس أولوية لتركيز رأس المال في التقييم. وغياب التباين الكبير بين الرتب يشير إلى عدم وجود فجوات تقييمية حادة بين الأبعاد، لكن التفاوت الطفيف في المتوسطات قد يعكس تمايزًا في الأولويات التنظيمية. وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد هيكل الملكية، إذ يعرض الجدول رقم (8) نتائجها كما يأتي:

البُعد الأول: هيكل الملكية الحكومية					
تسلسل الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
1	تمتلك الجهات الحكومية أو المؤسسات التابعة للدولة نسبة كبيرة من أسهم المصرف.	4.10	0.696	1	مرتفع
2	للجهات الحكومية تأثير مباشر وفعال في تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في المصرف.	3.99	0.854	3	مرتفع
3	تخضع قرارات المصرف الاستراتيجية الرئيسية لموافقة أو توجيه من الجهات الحكومية المالكة.	4.04	0.819	2	مرتفع

مرتفع	4	0.884	3.99	يتلقى المصرف دعمًا أو امتيازات خاصة (مثل تمويل أو عقود) بسبب ملكية الحكومة.	4
مرتفع	5	0.890	3.99	تحدد سياسات المصرف وأولوياتها بشكل كبير لتحقيق أهداف عامة أو وطنية.	5
مرتفع			4.02		الوسط الكلي
البُعد الثاني: هيكل الملكية الأجنبية					
مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نص الفقرة	تسلسل الفقرة
مرتفع	2	0.845	3.98	يملك مستثمرون أو مؤسسات أجنبية نسبة كبيرة من أسهم المصرف.	6
مرتفع	4	0.891	3.93	للمستثمرين الأجانب ممثلون في مجلس إدارة المصرف أو لجانها الرئيسية.	7
مرتفع	5	0.891	3.75	تؤثر التوجهات والخبرات الدولية للمستثمرين الأجانب في استراتيجيات المصرف وسياساتها.	8
مرتفع	1	0.933	4.12	تساهم الملكية الأجنبية في نقل تقنيات أو ممارسات إدارية متطورة إلى المصرف.	9
مرتفع	3	0.842	3.95	يعتمد المصرف على التمويل أو الأسواق المرتبطة بالمستثمرين الأجانب بشكل ملحوظ.	10
مرتفع			3.94		الوسط الكلي
البُعد الثالث: هيكل الملكية المؤسسية					
مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نص الفقرة	تسلسل الفقرة
مرتفع	2	0.812	4.01	تشكل المؤسسات المالية (كصناديق الاستثمار، شركات التأمين) الجزء الأكبر من ملكية المصرف.	11

مرتفع	1	0.831	4.17	تشارك المؤسسات المالكة بنشاط في مراقبة أداء المصرف ومحاسبة إدارتها.	12
متوسط	5	1.006	3.63	تعتمد قرارات المصرف طويلة الأجل على موافقة أو تنسيق مع كبار المالكين المؤسسيين.	13
متوسط	4	0.918	3.64	تهتم إدارة المصرف بتلبية توقعات العوائد والمخاطر للمستثمرين المؤسسيين.	14
مرتفع	3	0.847	3.99	يساهم الملاك المؤسسيون في تطوير معايير الحوكمة والشفافية في المصرف.	15
مرتفع			3.88		الوسط الكلي
البُعد الرابع: هيكل تركيز الملكية					
مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نص الفقرة	تسلسل الفقرة
مرتفع	2	0.816	4.00	تتركز نسبة عالية جدًا من أسهم المصرف في يد عدد محدود جدًا من المساهمين (أفراد أو عائلات أو مؤسسات).	16
مرتفع	3	0.796	3.99	يتمتع كبار المساهمين بسلطة حاسمة في تعيين أو عزل المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في المصرف.	17
مرتفع	1	0.897	4.01	تخضع القرارات المالية والتشغيلية الرئيسية لموافقة مباشرة من كبار المساهمين في المصرف.	18
مرتفع	4	0.852	3.83	يشارك كبار المساهمين شخصيًا في الإدارة اليومية أو التوجيه الاستراتيجي للمصرف.	19
متوسط	5	0.929	3.66	يؤدي تركيز الملكية إلى سرعة في اتخاذ القرارات ووحدة في الرؤية الاستراتيجية للمصرف.	20
مرتفع			3.89		الوسط الكلي

البُعد الخامس: هيكل الملكية الإدارية					
مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نص الفقرة	تسلسل الفقرة
مرتفع	3	0.875	3.90	يمتلك المديرون التنفيذيون وأعضاء مجلس الإدارة حصصاً ملكية كبيرة في المصرف.	21
مرتفع	1	0.888	3.95	تتوافق استراتيجيات المصرف وأهدافها مع المصالح الشخصية للمديرين المالكين.	22
مرتفع	2	0.874	3.91	يتم تصميم نظام المكافآت والحوافز للمديرين لربط مصالحهم بمصالح المساهمين على المدى الطويل.	23
مرتفع	4	0.911	3.80	تقل الحاجة إلى رقابة مكثفة على الإدارة بسبب امتلاكهم حصصاً تؤثر على ثروتهم الشخصية.	24
مرتفع	5	0.915	3.69	يؤدي امتلاك الإدارة للأسهم إلى تعزيز التزامها بنمو المصرف واستدامتها وقيمتها.	25
مرتفع			3.85		الوسط الكلي

بناءً على الجدول رقم (8) يتضح أن البُعد الأول (هيكل الملكية الحكومية) يظهر هيمنة قوية للحكومة بمتوسط كلي مرتفع (4.02) مع تركيز على نسبة الأسهم والتحكم في القرارات الاستراتيجية، إذ تشير جميع البنود إلى مستوى مرتفع والانحراف المعياري المنخفض (0.696-0.890) يعكس إجماع العينة، رغم أن هذه الهيمنة قد تعزز الاستقرار والأهداف الوطنية إلا أنها قد تضعف الاستقلالية والكفاءة السوقية؛ أما البُعد الثاني (هيكل الملكية الأجنبية) فسجل متوسطاً مرتفعاً (3.94) لكنه أقل من الحكومي، إذ برز نقل التكنولوجيا كأعلى بند (4.12) بينما كان تأثير الاستراتيجيات الأدنى (3.75) بسبب صعوبة توطيد الممارسات الدولية، مما يدل على مساهمة الملكية الأجنبية في التحديث مع محدودية وضوح تأثيرها الاستراتيجي مقارنة بالحكومة؛ في البُعد الثالث (هيكل الملكية المؤسسية) سجلت المراقبة والمحاسبة أعلى قيمة (4.17) بينما ظل تأثير القرارات طويلة الأجل وتلبية توقعات العوائد عند مستوى متوسط (3.63-3.64) مع انحراف معياري مرتفع (1~) يعكس تباين الآراء، مؤكداً فعالية المؤسسات في الرقابة وضعفها في التخطيط الاستراتيجي ربما لتناقض المصالح؛ ويظهر البُعد الرابع (هيكل تركيز الملكية) ارتفاعاً في بنود التركيز والسلطة خاصة موافقة كبار المساهمين (4.01)، بينما سجلت سرعة القرار الأضعف (3.66) مع انحراف معياري مرتفع (0.929) يشير لتعدد في التقييم، مما يوحي بأن التركيز يعزز كفاءة القرارات لكنه قد يهدد الشفافية ويزيد صراعات المصالح؛ أخيراً في البُعد الخامس (هيكل الملكية الإدارية) حقق توافق الاستراتيجيات مع مصالح المديرين الأعلى (3.95) بينما كان الالتزام

بالنمو الأضعف (3.69) ربما لتغليب المصالح قصيرة الأجل، مما يدل على تقليل الملكية الإدارية لمشاكل الوكالة دون ضمان الالتزام بالاستدامة طويلة الأجل.

المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة للمتغير التابع

السؤال الثاني: ما مستوى القيمة السوقية من وجهة نظر المبحوثين في المصارف التجارية العراقية؟

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير (القيمة السوقية) إذ تظهر النتائج كما يأتي:

جدول (9): المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول متغير القيمة السوقية ككل وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	المتغير	الوسط الكلّي	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
35-26	القيمة السوقية	3.78	مرتفع

يظهر من الجدول رقم (9)، نتائج تحليل القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية، يُلاحظ أن المتوسط الكلّي للقيمة السوقية بلغ (3.78)، وهذا المستوى يُصنف كقيمة مرتفعة نسبياً عند مقارنتها بالمتوسط الحسابي العام لمجموعة المصارف محل الدراسة، وقد يعكس ذلك كفاءة أعلى في إدارة الأصول أو جاذبية استثمارية أكبر لهذه المصارف تحديداً. وحُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات القيمة السوقية، وظهرت نتائجها كالآتي:

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات القيمة السوقية

فقرات المتغير التابع: القيمة السوقية					
تسلسل الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
26	تؤثر السياسات النقدية للبنك المركزي العراقي على القيمة السوقية للمصرف.	3.79	0.933	5	مرتفع
27	تؤثر أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي العراقي على أداء المصرف وقيّمته السوقية.	3.94	0.859	1	مرتفع
28	يتم تقييم تأثير الاقتصاد العراقي العام على القيمة السوقية للمصرف.	3.62	1.012	10	متوسط
29	تؤثر الظروف السياسية والأمنية في العراق على القيمة السوقية للمصرف.	3.76	0.837	7	مرتفع
30	يشجع استقرار الاقتصاد الكلّي في العراق على زيادة القيمة السوقية للمصرف.	3.72	0.951	8	مرتفع

فقرات المتغير التابع: القيمة السوقية					
تسلسل الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
31	يقوم المصرف بتقييم مستوى الشفافية والإفصاح المالي لديه.	3.68	0.919	9	مرتفع
32	تؤثر ممارسات الإفصاح المالي على مصداقية المصرف في الأسواق المالية.	3.78	0.903	6	مرتفع
33	تؤثر التقارير المالية الدقيقة والواضحة على جذب الاستثمارات إلى المصرف.	3.92	0.845	2	مرتفع
34	تساهم تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech) في زيادة القيمة السوقية للمصرف.	3.87	0.868	3	مرتفع
35	تؤثر الخدمات المصرفية الرقمية على تحسين كفاءة المصرف وزيادة قيمته السوقية.	3.81	0.852	4	مرتفع
الوسط الكلي		3.78			مرتفع

تظهر النتائج في الجدول رقم (10) السابق إجماعاً واضحاً بين المشاركين على ارتفاع أهمية العوامل المؤثرة في القيمة السوقية، إذ بلغ المتوسط الكلي (3.78) مع انحراف معياري محدود نسبياً. تم تصنيف تسعة عوامل من أصل عشرة بمستوى أهمية "مرتفع"، مع تركيز خاص على السياسات النقدية إذ احتلت فقرة أسعار الفائدة (البند 27) المرتبة الأولى بمتوسط (3.94) مما يؤكد حساسية القيمة السوقية لتوجهات البنك المركزي. كما برزت عوامل الإفصاح المالي كمتغير حاسم، خاصة فيما يتعلق بدور التقارير المالية الدقيقة (البند 33) في جذب الاستثمارات بمتوسط (3.92). أما العامل التكنولوجي فسجل تأثيراً ملحوظاً حيث احتلت تطبيقات التكنولوجيا المالية (البند 34) المرتبة الثالثة (3.87) مما يعكس إدراك المبحوثين لأهمية التحول الرقمي. في المقابل، جاء تأثير الاقتصاد الكلي (البند 28) في المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط (3.62) وتصنيف "متوسط" الأهمية مع أعلى انحراف معياري (1.012) مما يشير إلى تباين آراء المشاركين حول درجة تأثيره مقارنة بالعوامل المؤسسية والتشغيلية المباشرة. تجدر الإشارة إلى تجانس التقييمات النسبي للعوامل السياسية والأمنية (البند 29) والشفافية (البند 31) رغم اختلاف مراتبها، وهو ما يعزز موثوقية النتائج في الإطار العراقي.

اختبار فرضيات الدراسة: لاختبار فرضيات الدراسة، طُبّق تحليل المربعات الصغرى الجزئي (PLS) باستخدام برنامج SmartPLS-4، إذ شملت الإجراءات المسبقة إجراء اختبارات إحصائية لضمان ملائمة البيانات للتحليل، ويوضح الجدول رقم (11) هذه الاختبارات ومعايير قبولها:

جدول (11): الاختبارات الإحصائية ومعايير قبولها لضمان ملائمة البيانات للتحليل

معايير المقارنة	الاختبار
أكبر من (0.70)	Composite Reliability (CR)
أكبر من (0.50)	Average Variance Extracted (AVE)
أكبر من (0.70)	Factor Loading
يجب أن يكون الجذر التربيعي للتباين المفسر للبُعد أكبر من معامل ارتباطه مع الأبعاد الأخرى	Discriminant Validity
أقل من (5)	Variance Inflation Factor (VIF)
من 0.10-أقل من 0.25 (جودة نموذج قليلة)	
من 0.25-أقل من 0.360 (متوسطة)	Goodness of Fit (GOF)
أكبر من 0.360 (مرتفعة)	
حجم تأثير كبير إذا كانت قيمته أكبر من 0.350	
حجم تأثير متوسط إذا كانت قيمته بين 0.15-0.350	
حجم تأثير ضعيف إذا كانت قيمته بين 0.02-أقل من 0.15	Effect Size (F^2)
إذا كانت قيمته أقل من 0.02 هذا يعني عدم وجود تأثير	
يقيس قدرة النموذج على التنبؤ، ولا بد أن تكون أكبر من صفر.	(Q^2)
يعتبر معامل التحديد مقياس لقوة النموذج، ومقدار التفسير، كلما اقتربت قيمته من الواحد دل ذلك على قوة النموذج في التفسير، ويعتبر 0.10 هو الحد الأدنى المقبول لقيمة معامل التحديد.	(R^2)

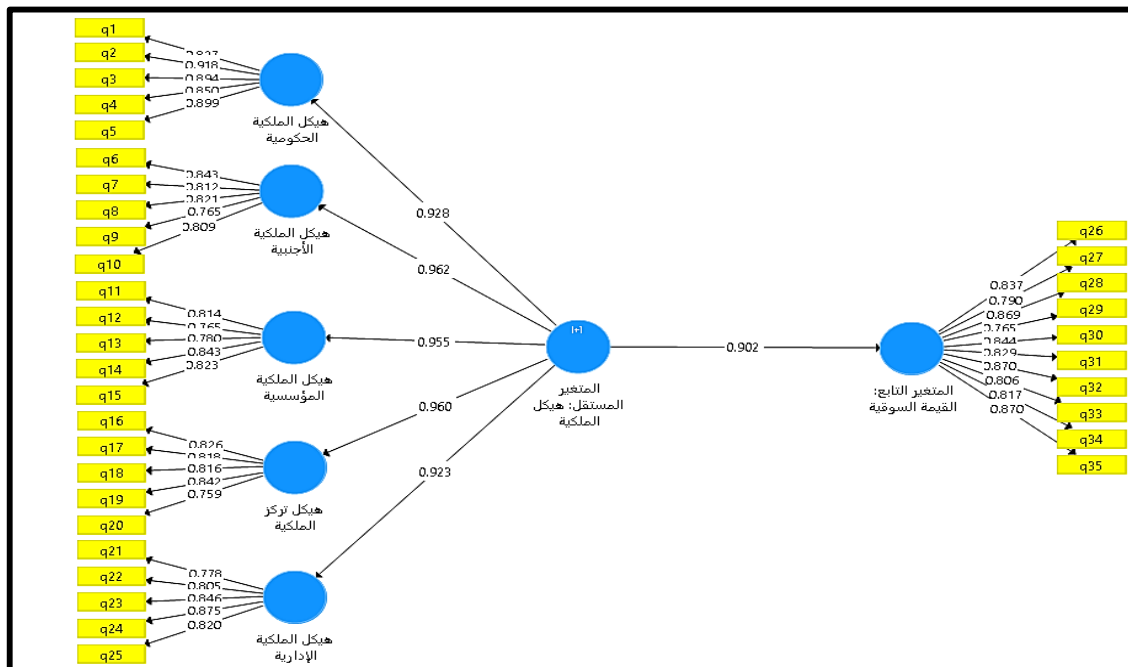
Resources: (Hair et al., 2022)

يُوضح أدناه نتائج الاختبارات الإحصائية:
 أولاً، يقيس ثبات المركب (CR) موثوقية بنود المقياس واتساقها في قياس المفهوم المقاس، إذ تتطلب قيمته تجاوز (0.70) كحد أدنى مقبول (Hair et al., 2022).
 بينما يقيس متوسط التباين المستخرج (AVE) تمثيل البنود للمفهوم عبر نسبة التباين المشترك، ويشترط أن تتجاوز قيمته "(0.50)"، وتشير إلى أن العامل المشترك يفسر أكثر من نصف التباين في البنود، مما يدل على وجود تباين مشترك كبير بين البنود (Field, 2013). والجدول رقم (12) الآتي يوضح ذلك:

جدول (12): قيمة الثبات المركب (CR) ومعدل التباين المستخرج (AVE)

الأبعاد	قيمة الثبات المركب (CR)	معامل التباين المستخرج (AVE)
هيكل الملكية الحكومية	0.944	0.771
هيكل الملكية الأجنبية	0.905	0.656
هيكل الملكية المؤسسية	0.902	0.649
هيكل تركيز الملكية	0.907	0.660
هيكل الملكية الإدارية	0.914	0.681
المتغير المستقل: هيكل الملكية	0.975	0.609
المتغير التابع: القيمة السوقية	0.957	0.690

يُظهر الجدول السابق تفوق قيم الثبات المركب (CR) على 70%، بينما تجاوزت قيم معدل التباين المستخرج (AVE) حاجز 50%، مما يشير إلى تمتع مقاييس الدراسة أو النموذج الإحصائي بموثوقية وصلاحية جيدتين، وهي قيم مقبولة إحصائياً وفقاً لـ (Chua, 2024).
ثانياً. معاملات التحميل (Factor Loading): تستوجب معايير (Hair et al., 2022) أن تتجاوز معاملات التحميل لفقرات الدراسة حد 70% لقبولها في التحليل الإحصائي، وقد استوفت جميع فقرات الدراسة هذا الشرط كما يبينه الشكل رقم (2).



شكل (2): معاملات التحميل لفقرات الدراسة

ثالثاً. الصدق التمييزي: الصدق التمييزي يعني أن بنود المقياس تُقاس بعداً محدداً دون تداخل الأبعاد الأخرى، ويُتحقق منه بمقارنة الجذر التربيعي للتباين المفسر لكل بُعد مع معاملات الارتباط بين الأبعاد، إذ يجب أن يتجاوز الجذر التربيعي للتباين المفسر أي معامل ارتباط مع الأبعاد الأخرى، ويبين الجدول رقم (13) مصفوفة الصدق التمييزي لأبعاد ومتغيرات الدراسة مقابل الجذر التربيعي للتباين المفسر (Ringle & Gudergan, 2024).

جدول (13): مصفوفة الصدق التمييزي لأبعاد ومُتغيرات الدراسة مقارنة بالجذر التربيعي للتباين المفسر

0.905						
0.902	0.962					
0.868	0.781	0.908				
0.831	0.923	0.876	0.868			
0.763	0.928	0.864	0.776	0.878		
0.863	0.955	0.902	0.85	0.867	0.898	
0.87	0.96	0.81	0.825	0.868	0.805	0.813

ثالثاً. معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح به: تم التحقق من عدم وجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغيرات المستقلة (التعدد الخطي) باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح (Tolerance)، مع ضمان ألا يتجاوز معامل تضخم التباين (VIF) القيمة 5 وأن تكون قيمة التباين المسموح (Tolerance) أعلى من 0.05 لكل بُعد.

جدول (14): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح

الأبعاد	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
هيكل الملكية الحكومية	0.357	2.800
هيكل الملكية الأجنبية	0.223	4.484
هيكل الملكية المؤسسية	0.232	4.301
هيكل تركيز الملكية	0.196	5.000
هيكل الملكية الإدارية	0.277	3.606

يبين الجدول رقم (14) أن قيم (VIF) لأبعاد المتغيرات المستقلة تراوحت بين 2.800 و 5.000، بينما تجاوزت قيم التباين المسموح به 0.05 (Tolerance) (بين 0.196 و 0.357)؛ مما يؤكد عدم وجود مشكلة ارتباط عالٍ بين هذه الأبعاد.

خامساً. Good of Fit of the Model GoF جودة النموذج: يُعرّف مقياس جودة مطابقة النموذج (GoF) بالوسط الهندسي لمتوسط التباين المستخرج (AVE) ومتوسط R^2 للمتغير التابع وفق المعادلة: $GoF = \sqrt{R^2 \times AVE}$. ويهدف هذا المقياس إلى تقييم النموذج على المستويين القياسي والهيكل مع التركيز على أدائه الشامل، إذ تُحدد معادلته معايير جودة مطابقة النموذج من خلال حساب الجذر التربيعي لمتوسط R^2 مضروباً في متوسط قيم AVE، وهي كما يأتي:

جدول (15): نتائج العمليات الحسابية لاختبار (GOF)

متوسط R^2	متوسط (AVE)	$(R^2) \times (AVE)$	$\sqrt{(R^2) \times (AVE)}$
0.813	0.690	0.560	0.748

يُلاحظ من الجدول رقم (15) أن قيمة (GOF) بلغت (0.748)، وهي ضمن الحدود المقبولة إحصائياً. وتدل قيمة GoF البالغة (0.748) على أن النموذج الإحصائي الذي تم تطويره يمتلك ملاءمة جيدة للبيانات، وهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير وتنبؤ البيانات بشكل جيد، مما يزيد من ثقتنا بنتائجنا.

بعد التحقق من عدم تداخل أبعاد المتغير المستقل وامتلاك بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي وثبوت صلاحية النموذج، أصبح بالإمكان اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل المربعات الصغرى الجزئي (PLS) عبر برنامج SmartPLS 4، إذ تم تقييم النموذج البنائي أولاً عبر معاملات R^2 و F^2 و Q^2 للدراسة وكانت نتائجها كما يأتي:

أولاً. معامل حجم التأثير (F^2):

جدول (16): معامل التأثير (F^2)

النتيجة	F^2	المسار
تأثير كبير	4.358	هيكل الملكية- < القيمة السوقية

أظهر التحليل الإحصائي أن حجم تأثير المسار (هيكل الملكية → القيمة السوقية) بلغ 4.358، مما يؤكد وجود تأثير إيجابي وكبير لهيكل الملكية على القيمة السوقية في المصارف التجارية العراقية؛ أي أن زيادة هيكل الملكية ترتبط بارتفاع ملحوظ في القيمة السوقية.

ثانياً. معامل التحديد (R^2):

جدول (17): معامل التحديد (R^2)

R^2	المسار
0.813	هيكل الملكية- < القيمة السوقية

أظهرت النتائج الإحصائية أن هيكل الملكية يُفسّر 81.3% من تباين القيمة السوقية، مما يبرز دوره كعامل رئيس مؤثر وعلاقته القوية بها؛ أي أن زيادة هيكل الملكية تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في القيمة السوقية، والعكس صحيح.

ثالثاً. معامل التنبؤ (Q^2):

جدول (18): معامل التنبؤ (Q^2)

النتيجة	Q^2	المسار
القيمة مقبولة	0.811	هيكل الملكية- < القيمة السوقية

أظهر التحليل الإحصائي قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالمتغيرات التابعة، حيث بلغ معامل التنبؤ (Q^2) قيمة (0.811)، مما يشير إلى تفسير النموذج لـ (81.1%) من تباين المتغيرات التابعة، ويدل على امتلاك النموذج الإحصائي المُطوّر قدرة تنبؤية عالية جداً؛ إذ تفسر المتغيرات المستقلة (0.811) من تباين المتغير التابع، وهي قيمة مقبولة إحصائياً.

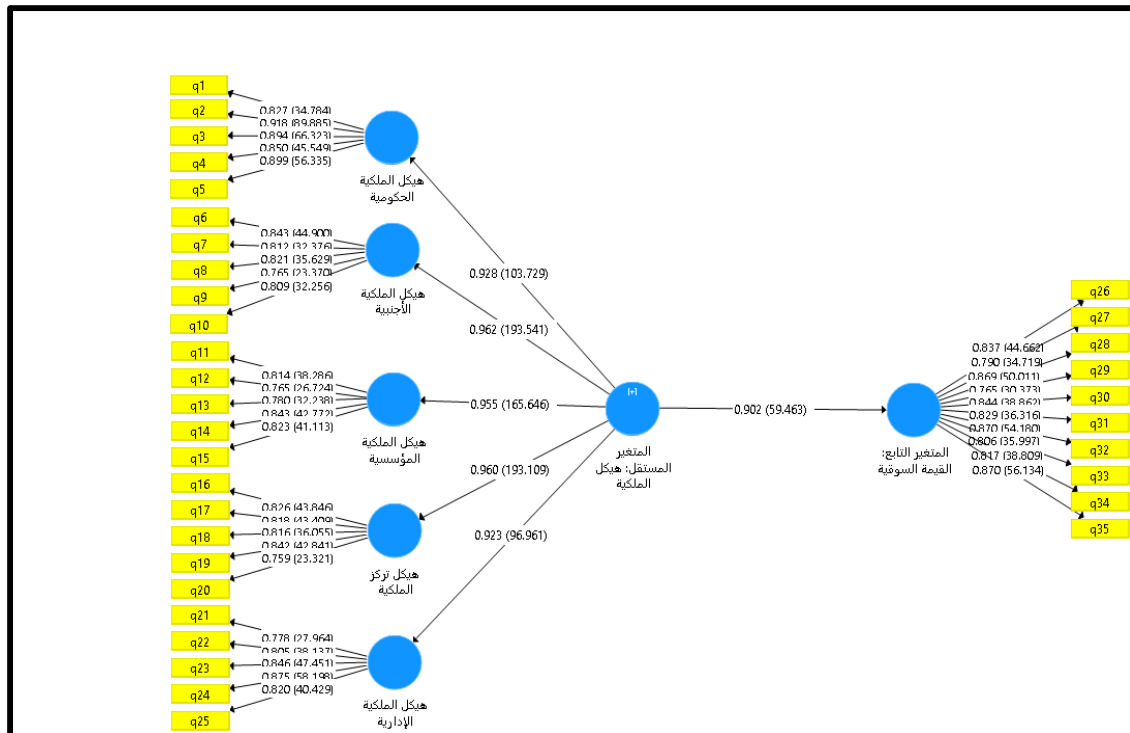
نتائج اختبار الفرضيات

أولاً. تحليل الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركيز الملكية، هيكل الملكية الإدارية) في القيمة السوقية لدى المصارف التجارية العراقية؛ إذ يوضح الجدول رقم (17) نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول (19): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة (Ho)

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	T	Sig
هيكل الملكية-> القيمة السوقية	0.902	0.015	59.463	0.000

أظهر التحليل الإحصائي أثرًا ذا دلالة إحصائية لمتغير هيكل الملكية في القيمة السوقية لدى عينة البحث في المصارف التجارية العراقية، حيث سجل معامل المسار قيمة (0.902) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (59.463) وهي دالة إحصائية، مما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (Ho) وقبول فرضية البديل التي تفيد بوجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية بأبعاده في القيمة السوقية في المصارف التجارية العراقية.



شكل (3): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة (Ho)

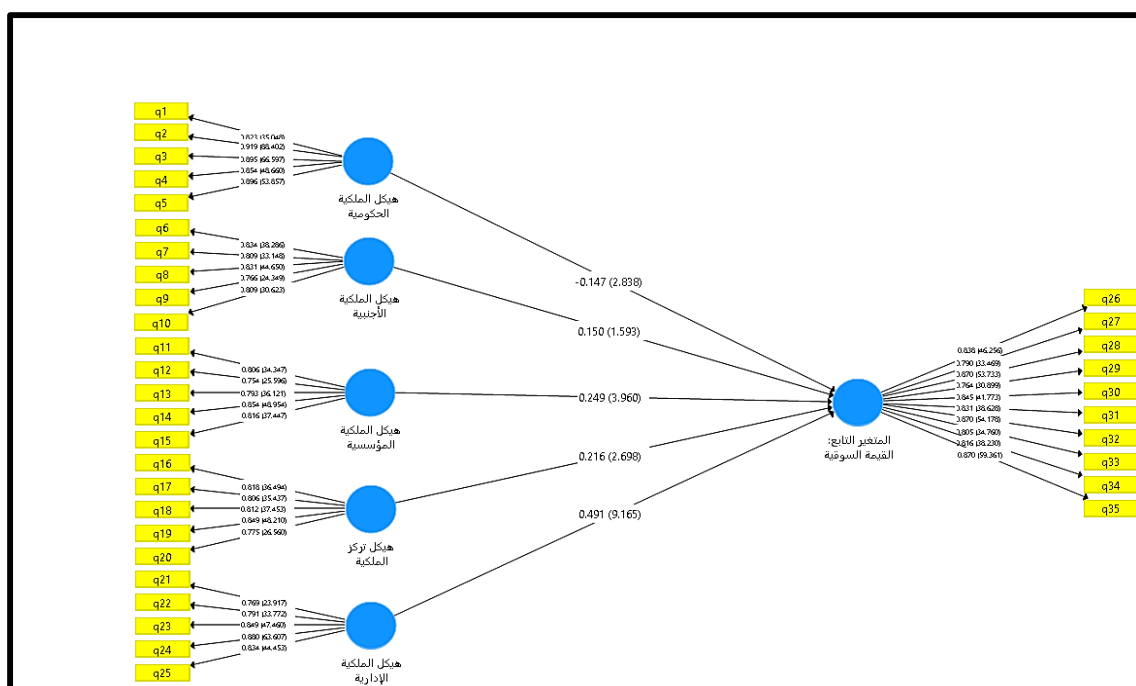
نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة: يوضح الجدول رقم (20) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة حسب الآتي:

جدول (20): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	T	Sig	R ²
هيكل الملكية الحكومية-> القيمة السوقية	-0.147	0.052	2.838	0.005	
هيكل الملكية الأجنبية-> القيمة السوقية	0.150	0.094	1.593	0.112	
هيكل الملكية المؤسسية-> القيمة السوقية	0.249	0.063	3.960	0.000	0.868
هيكل تركيز الملكية-> القيمة السوقية	0.216	0.080	2.698	0.007	
هيكل الملكية الإدارية-> القيمة السوقية	0.491	0.054	9.165	0.000	

بناءً على تحليل مسارات التأثير في الجدول، يُظهر نموذج الانحدار قوة تفسيرية عالية للقيمة السوقية للبنوك التجارية العراقية حيث يفسر 86.8% من تباينها ($R^2 = 0.868$)، وتشير النتائج إلى

تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية الحكومية) معامل = -0.147، $\text{Sig} = 0.005$) يعكس مخاوف المستثمرين، بينما لا يوجد دليل كافٍ على تأثير معنوي للملكية الأجنبية رغم كون معاملها موجباً (0.150)، $\text{Sig} = 0.112$ ، في المقابل تُظهر الملكية المؤسسية تأثيراً إيجابياً قوياً ومعنوياً) معامل = 0.249، $\text{Sig} = 0.000$) يعزى لتعزيز الثقة والرقابة، كما يؤثر تركيز الملكية تأثيراً إيجابياً ذا دلالة) معامل = 0.216، $\text{Sig} = 0.007$) عبر تحسين الرقابة على الإدارة، بينما يبرز أثر الملكية الإدارية كالأقوى والأكثر دلالة إحصائياً) معامل = 0.491، $\text{Sig} = 0.000$) نتيجة لتوافق المصالح وزيادة الكفاءة، وباستثناء الملكية الأجنبية، تؤكد النتائج وجود تأثيرات معنوية لمعظم أبعاد هيكل الملكية على القيمة السوقية، إذ تُعد الملكية الإدارية والمؤسسية المحركات الرئيسة الإيجابية مقابل الأثر السلبي للملكية الحكومية، مما يعكس دور هيكل الملكية الحاسم في تقييم السوق ضمن السياق الخاص للقطاع المصرفي العراقي.



شكل (4): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة

مناقشة النتائج: للاستجابة إلى أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها واستخلاص النتائج، سيتم تحليل ومناقشة مخرجات التحليل الإحصائي بهدف تقديم توصيات عملية تُسهم في تحسين أداء العاملين بالمصارف التجارية العراقية:

❖ **الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الأول:** ما مستوى هيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، وهيكل الملكية الأجنبية، وهيكل الملكية المؤسسية، وهيكل تركيز الملكية، وهيكل الملكية الإدارية) من وجهة نظر المبحوثين في المصارف التجارية العراقية؟

يتمتع هيكل الملكية في المصارف التجارية العراقية بمستوى مرتفع إجمالاً (متوسط 3.92) مع تصدر الملكية الحكومية (4.02) والأجنبية (3.94)، يليهما تركيز الملكية (3.89) والمؤسسية (3.88) فالإدارية (3.85). هذا الارتفاع يتوافق مع هيمنة الملكية الحكومية (Kadhim & Mahmood 2021) والانفتاح على الملكية الأجنبية، لكنه يتناقض مع تحذيرات دراسات (كخيرة 2021 وقدم 2021) من تأثير التركيز المؤسسي السلبي على توزيع الأرباح والقيمة السوقية، بخلاف

نتائج (الحنائي 2019) في مصر. كما يثير ارتفاع الملكية الإدارية - رغم تدنيها النسبي - تحفظاً بسبب علاقاتها السلبية بالقيمة السوقية وجودة التقارير في الدراسات المحلية والمصرية، مما يكشف فجوة بين قوة الهيكل المدركة وتأثيره الفعلي على الحوكمة والأداء المالي حسب السياقات التنظيمية.

❖ **الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الثاني:** ما مستوى القيمة السوقية من وجهة نظر المبحوثين في المصارف التجارية العراقية؟

يتمتع القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية بمستوى مرتفع يعكس ثقة السوق، إذ تُعد أسعار الفائدة (كأقوى مؤثر) والشفافية المالية والتقارير الدقيقة ركائز أساسية لتعزيز المصداقية، بينما يدعم التحول الرقمي عبر التكنولوجيا المالية هذه القيمة، ورغم تأثير العوامل السياسية والاقتصادية الكلية (وإن كان الأخير الأضعف) فإن استقرار السياسات النقدية للبنك المركزي يعزز الأداء، ويتوافق ذلك مع الدراسات السابقة التي تؤكد اعتماد القيمة السوقية المرتفعة على تفاعل حوكمة المصارف (شفافية وهيكل ملكية) مع استقرار السياسات النقدية وتبني الابتكار التكنولوجي، مع الاعتراف بتأثير السياق المحلي المميز للعراق على أولوية هذه العوامل.

❖ **الاستنتاجات المتعلقة بأثر هيكل الملكية بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، وهيكل الملكية الأجنبية، وهيكل الملكية المؤسسية، وهيكل تركيز الملكية، وهيكل الملكية الإدارية) في القيمة السوقية في المصارف التجارية العراقية.**

يُظهر تحليل المسار في المصارف التجارية العراقية أثراً إيجابياً قوياً لهيكل الملكية على القيمة السوقية (معامل مسار مرتفع 0.902 بدلالة إحصائية مؤكدة)، حيث تسهم أبعاده المتكاملة - الحكومي (استقرار مؤسسي)، الأجنبي (نقل معايير دولية)، المؤسسي والمركز (رقابة فاعلة)، والإداري (ربط مصالح طويلة المدى) - في تعزيز القيمة عبر الشفافية وإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات، ورغم اتفاق النتائج جزئياً مع الأدبيات (كأثر الملكية الأجنبية والمؤسسية المتسق مع دراسات الأردن ومصر)، فإنها تبرز خصوصية السياق العراقي عبر تفوق الأثر الإيجابي للملكية الحكومية (مخالفة نتائج الأردن) وتأثير الملكية الإدارية الإيجابي (متعارض مع دراسات عراقية سابقة)، مما يكشف عن تفاعل تكاملي فريد يعوّض التفاوت بين الأبعاد ويؤكد أن فعالية هياكل الملكية مرتبهة بالسياق المحلي (دور الحكومة المعزز للثقة في الاقتصادات الهشة مقابل أدوار المؤسسية في البيئات الناضجة)، ويستدعي ذلك سياسات مرنة تستجيب للخصائص المحلية مع الاستفادة من المعايير الدولية.

❖ **مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:** رفضت الفرضية الأولى (الملكية الحكومية) بدلالة إحصائية (معامل -0.147 عند 0.005) مما يشير لتأثير سلبي لزيادتها على القيمة السوقية يعكس تحديات كالبيروقراطية، بينما قُبِلَت الفرضية الثانية (الملكية الأجنبية) لعدم دلالة معاملها (0.150 عند 0.112) مما يعني غياب أثر واضح قد يعزى لمحدودية الانتشار أو عدم استقرار البيئة التشريعية في العراق، في حين رُفِضَت الفرضية الثالثة (الملكية المؤسسية) بدلالة إحصائية (معامل 0.249 عند 0.000) مؤكدة أثراً إيجابياً قوياً عبر تحسين الرقابة والحوكمة، كما رُفِضَت الفرضية الرابعة (تركيز الملكية) بدلالة (0.007) ومعامل موجب (0.216) يُظهر أثراً إيجابياً لتركيز الملكية في رفع القيمة عبر تسريع القرارات وتقليل صراعات الوكالات، ورفضت الفرضية الخامسة (الملكية الإدارية) بأعلى معامل موجب ودال (0.491 عند 0.000) مما يؤكد أثرها الأقوى في تعزيز القيمة السوقية عبر محاذاة مصالح الإدارة مع المساهمين، حيث يفسر هيكل الملكية بمكوناته 86.8% من التباين

في القيمة السوقية ($R^2=0.868$) مُبرزاً تناقضاً بين الأبعاد: فالأبعاد المؤسسية والإدارية والمركزية تعزز القيمة بينما الحكومية كابحة والأجنبية غير مؤثرة، مما يعكس خصوصية البيئة المصرفية العراقية إذ تتفوق عوامل الحوكمة الداخلية على الخارجية في التأثير.

التوصيات: بناءً على النتائج التحليلية المتعلقة بأثر هيكل الملكية في القيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية، تُقدّم التوصيات العملية الخمس الآتية:

1. يُوصى الباحث بتحويل حصص الحكومة إلى صناديق سيادية أو كيانات استثمارية مستقلة تُدار بمعايير تجارية صارمة مع ضمان عدم تدخل سياسي في القرارات التشغيلية مما يحقق الاستقرار المؤسسي دون إعاقة الكفاءة التشغيلية.
2. يُوصى بتبني سياسات تحفيزية لزيادة حصص المديرين مع وضع ضوابط رقابية صارمة مثل "نوافذ بيع مجدولة" وربط المكافآت بالأداء طويل المدى لتجنب تضارب المصالح مع الحفاظ على محاذاة أهداف الإدارة مع مصالح المصرف.
3. ينصح الباحث بإصلاح البيئة التشريعية عبر تسهيل عمليات الاستحواذ وتوفير ضمانات استثمارية وتبني معايير دولية في الإفصاح المالي مع التركيز على جذب مستثمرين أجانب استراتيجيين يمتلكون خبرات تقنية وعملية متقدمة لدعم نقل المعرفة.
4. تُوصى الدراسة بتشجيع كبار المساهمين المؤسسيين (مثل صناديق المعاشات والاستثمار) على إنشاء "لجان رقابة استراتيجية" متخصصة تركز على تقييم المخاطر طويلة الأمد ومراقبة سياسات التوزيع مع ضمان تمثيل مستثمرين صغار في مجلس الإدارة لتحقيق التوازن.
5. يُوصى الباحث بتصميم "نموذج الملكية السياقي" الذي يستثمر قوة الأبعاد الإدارية والمؤسسية مع تحويل الملكية الحكومية إلى شريك صامت وتفعيل الشراكات الأجنبية في مجالات التكنولوجيا المالية تحديداً مع إنشاء وحدة رقابية مشتركة لمراقبة التفاعلات بين الأبعاد وتعديل الأوزان الاستثمارية بناءً للمؤشرات السوقية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. أبو العلا، أسامه. (2020). أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
2. أبو بكر، م. (2015). أثر تركيز هيكل الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. المجلة المصرية للبحوث التجارية، 3(15)، 45-60.
3. إبراهيم، م.، & زايد، أ. (2013). أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. المجلة المصرية للبحوث التجارية، 2(10)، 120-150.
4. باسل، أمين. (2018). أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

5. سريبع، حمدان عناسوه. (2015). هيكل الملكية في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ودوره في تخفيض تكاليف الوكالة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، 24، (4)، 82-92.
6. شاهد، ريما محمود والعناتي، رضوان محمد. (2017). أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح: دراسة اختبارية على قطاع التأمين الأردني، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، (17) 122، 1-151.
7. شقور، عمر. (2015). أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح. تاريخ الاطلاع 2017/10/25. <https://www.researchgate.net/project/athr-hykl-almlykt-fy-mmarrst-adart-alarbah>

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Abu Al-Ola, Osama. (2020). The Impact of Ownership Structure and Financing Structure on Earnings Management: An Applied Study on Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange [Unpublished master's thesis]. Faculty of Commerce, Alexandria University. (In Arabic).
2. Abu Bakr, M. (2015). The Impact of Ownership Concentration Structure on the Level of Voluntary Disclosure in Financial Reports: An Applied Study on Egyptian Joint Stock Companies. The Egyptian Journal of Commercial Research, 15(3), 45-60. (In Arabic).
3. ALZeaideen, S., & Alrawash, H. (2018). The impact of ownership structure on audit quality: Evidence from the Amman Stock Exchange. Journal of Accounting and Finance, 20(3), 45-60.
4. Basil, Amin. (2018). The Impact of Ownership Structure on the Financial Performance of Companies Listed on the Palestine Exchange (An Applied Study) [Unpublished master's thesis]. Islamic University in Gaza, Palestine. (In Arabic).
5. Ibrahim, M., & Zayed, A. (2013). The Impact of Ownership Structure on the Level of Social Responsibility Disclosure in Light of the Egyptian Corporate Responsibility Index: An Applied Study on Egyptian Companies. The Egyptian Journal of Commercial Research, 2(10), 120-150. (In Arabic).
6. Kouaib, A., & Jarboui, A. (2014). The impact of external audit quality and ownership structure on earnings management: Evidence from Tunisian listed firms. Journal of Accounting and Auditing Research, 6(2), 78-95.
7. Mustafa, A., Yilmaz, S., & Kaya, E. (2018). The impact of ownership structure on audit quality: Evidence from the Istanbul Stock Exchange. Journal of Corporate Governance and Accountability, 15 (2), 78-95.
8. Qawqzeh, A., Al-Sufy, F., & Al-Harashsheh, A. (2019). The impact of ownership structure and audit quality on financial reporting quality: Evidence from emerging markets. Journal of Accounting and Auditing Research
9. Shahid, Reem Mahmoud, & Al-Anati, Radwan Mohammad. (2017). The Impact of Ownership Structure and Company Characteristics on Earnings Quality: An Empirical Study on the Jordanian Insurance Sector. Al-Zarqa Journal for Research and Human Studies, 17(1), 122-151. (In Arabic).

10. Saree', Hamdan Anasouh. (2015). Ownership Structure in Companies Listed on the Bahrain Stock Exchange and its Role in Reducing Agency Costs. The Islamic University Journal for Economic and Administrative Studies (Gaza), 24(4), 82-92. (In Arabic).
11. Shqour, Omar. (2015). The Impact of Ownership Structure on the Practice of Earnings Management. Retrieved October 25, 2017, from <https://www.researchgate.net/project/athr-hykl-almlkyl-fy-mmarsl-adarl-alarlal>.(In Arabic).